

الفصل الحادي عشر

المنافسة غير التامة

(2)

- ❖ إذا كانت طبيعة السوق أقرب إلى المنافسة الكاملة من حالة الاحتكار التام
أطلق عليه المنافسة الاحتكارية
- ❖ إذا كانت طبيعة السوق أقرب إلى الاحتكار من حالة المنافسة التامة أطلق
عليه احتكار القلة

✚ المنافسة الاحتكارية

- ❖ هي تلك الحالة من الأسواق التي تتعذر بوجود عدد كبير نسبياً من المنشآت صغيرة الحجم التي تنتج سلع وخدمات متشابهة ولكنها ليست متجانسة تماماً.
- ❖ عدد المنشآت في المنافسة الاحتكارية أقل نسبياً مما هو عليه في سوق المنافسة التامة

✚ سمات المنافسة الاحتكارية:-

- ١ - أن لكل منشأة حصة صغيرة نسبياً من الطلب الكلي للسوق
هناك طلب كلي في السوق مقسم إلى أجزاء صغيرة، لكل شركة منافسة حصة صغيرة وبذلك يكون تأثير المنشأة الواحدة على سعر السوق محدوداً
- ٢ - وجود عدد كبير نسبياً من المنشآت يحول دون اندماج أو اتفاق بعض المنشآت بحظر السوق.
بما أن العدد كبير وحجم المنشآت صغير فإن ذلك يدفع بالشركات إلى عدم التفكير على الاتحاد والاندماج، لأن زيادة العدد تؤدي إلى صعوبة الاتفاق بين المتنافسين
- ٣ - كل منشأة تقرر سياستها دون أن تأخذ في اعتبارها ردود الأفعال المحتملة للمنشآت المنافسة، بسبب كبر عدد المنشآت.
لأن تأثير أي سياسة قد تتحذى بها منشأة معينة كتخفيض السعر سيكون تأثيره طفيفاً جداً وقد لا يشعر به بقية المنشآت نتيجة لصغر حجم إنتاج المنشأة الواحدة
- ٤ - تعمل كل منشأة على تمييز منتجاتها عن منتجات المنشآت المنافسة في السوق.
إذا كان هناك 5 أو 6 أو 10 منشآت متنافسة، سيسهل على المشتري أن يعرف بين المنتج والشركة التابعة له عن طريق العلامة أو السعر أو تقنيات التغليف.....الخ، لكن تصور إذا كان عدد المنشآت كبير بالتأكيد سيصعب عليه ذلك

✚ منحنى طلب المنشأة

- يكون منحنى طلب المنشأة في المنافسة الاحتكارية أقل مرونة مقارنة مع منحنى الطلب في سوق المنافسة التامة، وأكثر مرونة من منحنى طلب المنشأة المحتكرة، وذلك لوجود عدد كبير من المنشآت تنتج سلعاً متشابهة، فكلما زاد عدد المنشآت في السوق قلت درجة التمييز بين السلع وزادت البديل مما يعني زيادة مرونة الطلب.

+ توازن المنشأة في المدى القريب

- توازنه المنشأة منحنى طلب سالب الانحدار

لأن المنحنى الخاص بالطلب سالب الانحدار دائمًا بسبب العلاقة العكسيّة مع السعر

- تمييز المنتج يعطي المنشأة قوة احتكارية

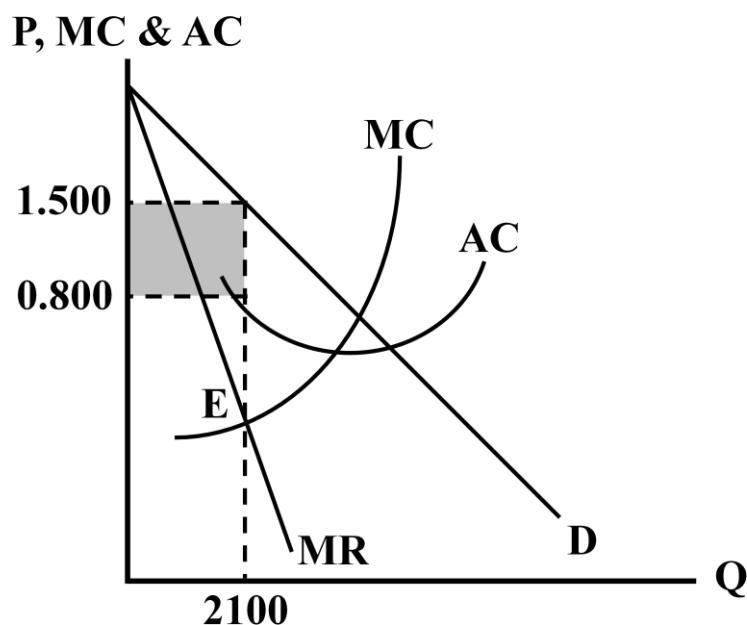
إذا استطاعت المنشأة أن تميّز منتجاتها مقارنة بالمنشآت الأخرى استطاعت أن تمتلك قوة احتكارية كبيرة تمكّنها من تعظيم الأرباح في نهاية الأمر

- شرط تعظيم الربح أو توازن المنشأة تماماً كما هو في الاحتياط التام هو :

$$MC = MR$$

يوضح الشكل (1-11) أن مستوى الإنتاج الذي يعظم الربح في حالة مطعم الجامعة هو 2100 وجبة في الأسبوع وبسعر قدره 1.500 دينار للوجبة الواحدة.

حيث مطعم واحد قرب باب الجامعة يشتري منه معظم الطلاب فيحقق الكثير من الأرباح لعدم وجود منافسين، وبالتالي يكون له وضع احتكاري ومنه يحقق أقصى ربح في المدى القصير وشرط ذلك أن تتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي

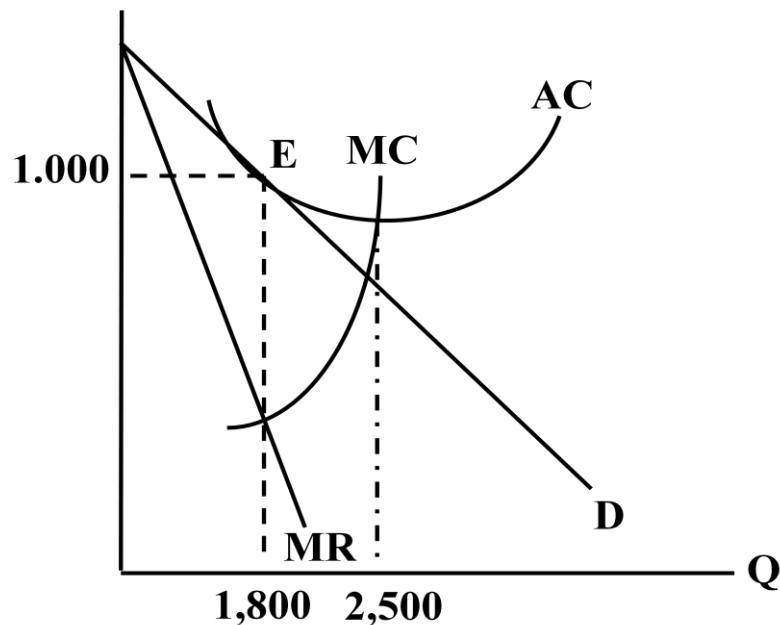


الشكل (١-١١): تحقق المنشأة المحتكرة أقصى ربح في المدى القصير عندما تنتج 2100 وجبة حيث يتعادل عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وتبيع بسعر 1.500 دينار، وتحقق ربحاً قدره 1,680 دينار، ويقاس الربح بالمساحة المظللة في الشكل.

٤ توازن المنشأة في المدى البعيد

- ١ - في سوق المنافسة الاحتكارية حرية الدخول مكفولة للمنافسين
- ٢ - يؤدي دخول المنافسين إلى انخفاض الطلب على منتجات المنشآت التي حققت أرباح في المدى القصير، فتقل أرباحها.
- فكلما دخل منافسون جدد كلما عملوا على تقاسم الأرباح والزيائن مع الشركات المتواجدة سابقاً والتي حققت أرباح في المدى القصير
- ٣ - في المدى البعيد، تحقق المنشآت العاملة في سوق المنافسة الاحتكارية أرباحاً اقتصادية مساوية للصفر، تماماً كما في سوق المنافسة التامة

يوضح الشكل (٢-١١) تحقيق مطعم الجامعة أرباحاً اقتصادية مساوية للصفر وتوقف دخول المنافسين ووصول السوق إلى حالة توازن.



الشكل (٢-١١): يحقق مطعم الجامعة في المدى البعيد ربحاً اقتصادياً مساوياً للصفر أي أرباحاً عادلة. حيث يكون $P=AC$ عند مستوى الإنتاج الأمثل ١٨٠٠ وجبة وذلك نتيجة لانخفاض الطلب على وجبات مطعم الجامعة الذي فقد بعض عملائه لصالح المطاعم الأخرى بعد دخول منافسين جدد إلى السوق.

في المنحنى السابق قلنا أن هناك مطعماً واحداً شكل ما يسمى بالسوق الاحتكاري يعطم أرباحه من خلال أنه المطعم الوحيد الذي يبيع وهذا ما دفع المنافسين لفتح مطاعم بالقرب من نفس الجامعة، وفي المدى البعيد فإن هذا المطعم الذي كان محتكراً في السابق فإنه الآن يحقق ربحاً اقتصادياً = صفر... أي أنه يحقق أرباحاً عادلة بمعنى أن السعر = التكلفة المتوسطة (أي تكلفة الوحدة الواحدة) لأنه فقد بعض عملائه نتيجة دخول منافسين جدد

• الإستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية

- تنتج المنشأة في المنافسة الاحتكارية أقل من مستوى الطاقة القصوى، أي مستوى الإنتاج لذى تنتج عنده بأقل تكلفة، وتكون هناك طاقة فائضة، وفقد فى كفاءة استغلال الموارد.
- لأن المنافسة الاحتكارية تجعل المنشأة لا تنتج بكفاءة خوفاً من أن تنتج ولا تبيع،

• التمييز السلعي:

- هناك نوعان من التمييز السلعي:
 - ١ - تمييز حقيقى جوهري من حيث المواصفات وجودة
 - ٢ - تميز شكلى ظاهري من حيث العلامات التجارية والتغليف
- يحتاج التمييز الحقيقى إلى تكلفة كبيرة، بالمقابل فإن التمييز الظاهري لا يحتاج من المؤسسة تكلفة أو جهد كبيرين لهذا نتجأ كثير منها إلى التمييز الظاهري

• الاستثمار في البحوث والتطوير

تنفق المنشآت على البحوث والتطوير بصفة مستمرة، بهدف تمييز منتجاتها دائمًا للمحافظة على قوتها الاحتكارية.

كما تستعين بالبحوث بهدف إدخال تحسينات معينة بحيث يمكن التأثير على أدوات المستهلك العادي وجعله يفضل الاستغناء عن السلعة القديمة وإبدالها بالمنتج المطورو من أبرز الأمثلة على ذلك ما يلاحظ في أسواق أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة والكاميرات وغيرها.

• احتكار القلة

- ❖ سمات سوق احتكار القلة :-
 - يتكون سوق احتكار القلة من عدد قليل من المنشآت الكبيرة.
 - المنشآت تملك عادة حصة سوقية كبيرة لأن الحصص السوقية تقسم على عدد قليل من المنشآت
 - تنتج هذه المنشآت سلعاً متمايزة عن بعضها البعض لأن عدد السلع قليل بسبب قلة عدد المنشآت فيستطيع المستهلك التمييز والتفريق بينها
 - المنشأة تتخذ قراراتها آخذة في اعتبارها ردود أفعال كبار منافسيها لأنها تتنافس مع عدد قليل من المنشآت التي لكل منها استراتيجية خاصة بها، فإذا قامت إحدى المؤسسات بخطوة ما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما سترد عليه المؤسسات الأخرى
- مثال: إذا أرادت منشأة ما أن توسع من حصتها السوقية فاتبعت استراتيجية حفظ السعر ستجلب الزبائن من الشركات الأخرى فتلجاً تلك الشركات المنافسة لاستراتيجية مضادة

نماذج احتكار القلة

نموذج كورنو

يعتبر هذا النموذج أقدم نماذج احتكار القلة، وقد قدمه أنطوان كورنو عام (1801 - 1877)

فرضيات النموذج :

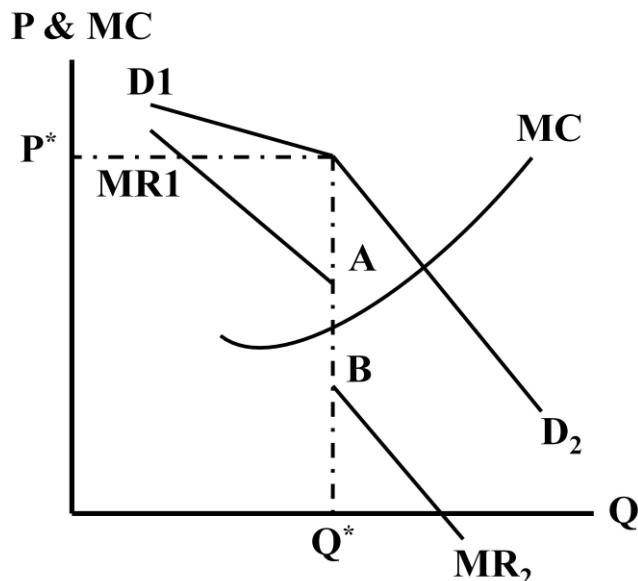
- ١ - هناك منشأتان فقط في السوق، ويطلق على هذا الوضع الاحتياط الشمالي
- ٢ - كل منشأة تعتقد عند اتخاذ القرار أن المنشأة المنافسة لن تغير مستوى إنتاجها
- ٣ - لكل منها حصة سوقية وزيان خاصين بها، فأي فعل من الشركة الأولى لا يتوقع من الثانية أن ترد عليها، لأنهما منفصلتان تماماً، وأي استراتيجية من إدراهما لا تؤثر على الأخرى إلا إذا كان تأثيراً إيجابياً

نموذج منحنى الطلب المتكسر

توقع المنشأة أن يتبعها المنافسون فقط في حالة خفض أسعارها، وألا يتبعونها في حالة زيادة أسعارها. وقد يقود ذلك إلى حرب الأسعار.

منحنى الطلب عبارة عن انحدار سالب يمكن أن يكون متكسراً على اعتبار أن المؤسسة تعمل على تخفيض السعر والأخرى تخفيض أكثر، ثم تخفيض الأولى أكثر وأكثر حتى تخسر وتحرج من السوق، لأنها أول من بدأ بحرب الأسعار

والشكل (3-11) يوضح تحقق توازن المنشأة في سوق احتكار القلة عند تعادل الإيراد الحدي والتكلفة الحدية.



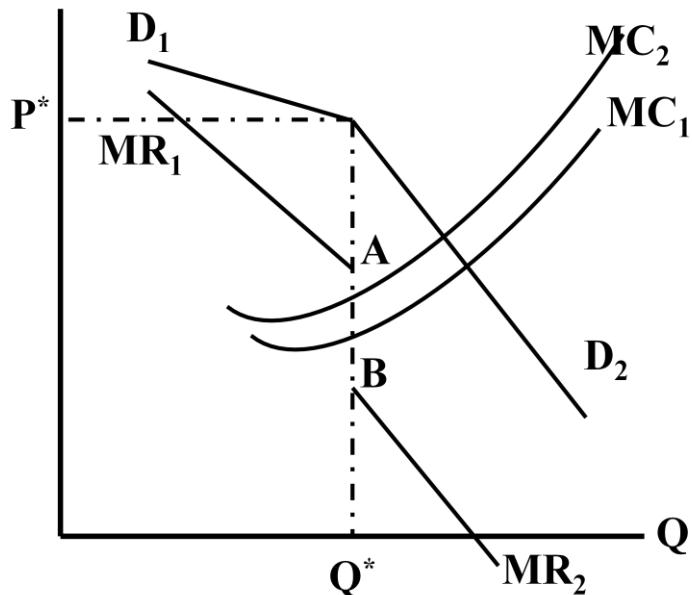
الشكل (3-11): يتحقق توازن المنشأة في سوق احتكار القلة عند تعادل الإيراد الحدي والتكلفة الحدية، عند Q^* و P^* ، عندما يتلقايان على طول الجزء (AB).

P^* = السعر التوازني الذي يحقق للبائع أقصى قدر من الأرباح وللمستهلك أقصى منفعة

Q^* = الكمية التوازنية التي تحقق للبائع أقصى قدر من الأرباح وللمستهلك أقصى منفعة

والشكل (٤-١١) يوضح بقاء السعر مستقرًا ما لم تحدث تقلبات كبيرة في MC تخرج نقطة التفاف عن المجال (AB)

P & MC



الشكل (٤-١١): تتميز الأسعار في أسواق احتكار القلة بالاستقرار في وجه التقلبات المحدودة في التكاليف، وأي تقلبات خارج نطاق (AB) لابد أن تغير من كمية وسعر التوازن.

نموذج اتحاد المنتجين

تلجم المنشآت إلى الاتفاق فيما بينها على تكوين ما يسمى باتحاد المنتجين ، وهو عبارة عن اتحاد عدد من المنتجين الذين ينتجون نفس السلعة ويتتفقون على سعر واحد في السوق ويعملون كأنهم شركة واحدة محتكرة وبالتالي يعملون على تعظيم الأرباح الكلية، ومن ثم يتقاسمونها بيرهم وفق حصة الإنتاج.

نموذج القيادة السعرية

يتكون السوق من منشأة كبيرة قائدة تتصرف كمحترر وتحدد سعر السوق، ومجموعة من المنشآت الصغيرة التابعة، تأخذ بسعر المنشأة القائدة ونكل من تكلفة إنتاجها لكي تحصل على جزء من الأرباح، وتتصرف كما لو كانت في سوق للمنافسة الناتمة.

تمنياتي لكم بالتوفيق ، أختكم : سيدة الأسئلة